

القطاع الخاص في ليبيا واستراتيجيات تطويره

The Private Sector in Libya and Its Development Strategies

خالد علي العجيلي المحجوبي¹، المبروك عبدالله محمد مسعود²، فؤاد عمران القحواش³

¹ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، khalid.ahmed@academy.edu.ly

² جامعة الزاوية، ليبيا، emasoud@gmail.com

³ جامعة الزاوية، ليبيا، fuad1972-72@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025/07/01

تاريخ القبول: 2025/05/01

تاريخ الاستلام: 2025/04/15

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل طبيعة ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي والكيفية التي يمكن من خلالها أن يساهم هذا القطاع في خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى معرفة أهم الاستراتيجيات التي من خلالها تستطيع الحكومة تطوير القطاع الخاص. وقد تم التوصل إلى نتيجة تلخص في أن القطاع الخاص في ليبيا يعاني من الضعف والهشاشة وهيمنة القطاع العام في ظروف المنافسة غير العادلة؛ حيث يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والتي توصف بغير الرسمية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الليبي، القطاع الخاص، خلق فرص العمل، استراتيجيات التطوير.

Abstract

This study aims to understand and analyze the nature and contribution of the private sector in the Libyan economy, as well as how the private sector can contribute to the creation of new employment opportunities. Additionally, it seeks to identify key strategies through which the government can develop the private sector. The study concludes that the private sector in Libya suffers from weakness and fragility, with the dominance of the public sector in conditions of unfair competition. The private sector consists of a small number of official companies and branches of foreign companies, along with a larger number of small and very small projects described as informal.

Keywords: The Libyan economy, the private sector, job creation, development strategies

¹ المؤلف المرسل: خالد علي العجيلي المحجوبي، الإيميل: khalid.ahmed@academy.edu.ly

يشكل القطاع الخاص أهمية كبرى في كل اقتصادات العالم، نظراً للدور الذي يساهم به في دفع عجلة التنمية المستدامة، إذ يعتبر القطاع الخاص بديلاً حاضراً عن القطاع العام في قيامه بالمشروعات والبرامج التنموية بأغلب البلدان على مختلف مستوياتها التنموية؛ ووسيلة جديدة لجلب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وبرامج الإدارة المتقدمة؛ بالإضافة إلى ما يوفره من نقل للمعارف والمهارات في الوقت الذي يرفع من مردودية الموارد البشرية ويعرض المزيد من فرص العمل وخلق للقيمة المضافة، وهو ما ينعكس إيجابياً على الناتج القومي. ومع بداية الاستقلال للدولة الليبية عام 1952م وإصدار أول عملة ليبية موحدة قابلة للتداول في الرابع والعشرين من مارس 1952م؛ بجميع أنحاء البلاد لتحل بذلك بدلاً عن العملات التي كانت متداولة في الولايات الثلاث، وقد سميت العملة الليبية حين إصدارها بالجنيه الليبي الذي كان مساوياً للجنيه الإسترليني، بدأت بوادر استقرار الدولة تتضح وتبرز ذلك مع إكتشاف النفط الذي كان ولازال له تأثير كبير على اقتصاد البلاد، حيث انه في عام 1955م، أبرمت شركات نفط دولية عقوداً للاستكشاف في ليبيا بموجب اتفاقيات مع المملكة المتحدة وفرنسا. وقد تم إكتشاف النفط لأول مرة في ليبيا في عام 1959م. هذا الإكتشاف قاد إلى توقيع اتفاقيات نفطية مع شركات نفط دولية، مما ساهم في بداية استغلال موارد النفط في البلاد واستخدام عوائده في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بشكل عام، الأمر الذي شجع ولو بشكل بسيط على ظهور بوادر لقطاع اقتصادي خاص ترافق مع استثمارات أجنبية تمثلت في شركات أجنبية عاملة في مجال النفط وغيره. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، حيث انه في عام 1970، أصدر مجلس قيادة الثورة الليبية القانون رقم (24) لتأسيس المؤسسة الوطنية للنفط، لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول والتي انشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968م، ثم توالى إصدار العديد من القوانين التي رسمت الخطوط العريضة للاقتصاد الليبي للاتجاه نحو إنشاء قطاع عام يشرف على إدارة الاقتصاد، مثل قانون رقم (85) لسنة 1970م بتنظيم شئون التخطيط والتنمية والقانون رقم (58) لسنة 1970م بشأن العمل والقانون رقم (67) لسنة 1973م بإنشاء الشركة الوطنية العامة للمقاولات الصناعية والقانون رقم (66) لسنة 1973م بشأن تأميم 51% من شركات النفط العاملة في ليبيا. وبذلك استحوذت المؤسسة الوطنية للنفط على الموارد النفطية وأصبحت مسؤولة عن التنقيب والإنتاج والتصدير. وعليه فأن أغلب الأنشطة الاقتصادية أصبحت تدار من قبل الدولة في شكل شركات عامة، وتحول نشاط القطاع الخاص، الذي كان في خطواته الأولى، في مجالات الصناعة والتجارة والمقاولات والإسكان والتأمين والمصارف والمواصلات إلى القطاع العام، وبقي للقطاع الخاص جزء من القطاع الزراعي، وبعض النشاطات الحرفية الصغيرة فقط (المحجوبي، 2010) ومع

مضيء الوقت تبين إن اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على النفط قد جعله معرضا للتقلبات في أسعاره والتحديات الاقتصادية المرتبطة وما حصل من تطورات سياسية واقتصادية على الساحة المحلية او الدولية؛ فقد تولد اقتناع كامل بأنه؛ لا يمكن التعويل على القطاع العام بمفرده في تلبية متطلبات الواقع الاقتصادي في ذات الوقت الذي سيطر فيه قطاع الهيدروكربونات على باقي القطاعات الاقتصادية بالبلاد، وهو ما دعاء الدولة إلى تدارك ما وقعت فيه من أخطاء، حيث قامت بمحاولة إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، الذي يعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية كالتشغيل وضعف الانتاج وعدم التنوع وغيرها من المشاكل المتداخلة والمتنوعة.

يرى تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ليبيا؛ أنه من المتوقع أن يكون القطاع الخاص الليبي هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في ليبيا في السنوات القادمة، وذلك لان القطاع الخاص له إمكانيات عالية في تعزيز وخلق فرص عمل في أهم المناطق الاقتصادية في البلاد؛ حيث تتمتع خدمات الزراعة والبناء وخدمات السيارات والرعاية بأعلى الإمكانيات لتوليد فرص عمل لائقة لليبيين والمهاجرين على حد سواء. وتتلخص أهمية القطاع الخاص ومدى مساهمته في برامج التنمية المستدامة بالبلاد مستقبلا في إن مشاركة القطاع الخاص ضرورية لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة على المدى الطويل (Libya's private sector main driver for economic recovery, 2021) ومن خلال ما سبق عرضه يتضح؛ أن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة اقتصادية واضحة المعالم، يمكن تلخيصها في السؤال التالي:

س/ ما هي طبيعة ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي؟ وكيف يساهم القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة؟ وما هي الاستراتيجيات التي من خلالها تستطيع الحكومة تطوير القطاع الخاص؟ وفي محاولة للإجابة على السؤال السابق، فإننا ندرس هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول/ مفهوم وأهمية القطاع الخاص

المحور الثاني/ مساهمة القطاع الخاص في ليبيا

المحور الثالث/ القطاع الخاص ودوره في خلق فرص العمل

المحور الرابع/ الحكومة واستراتيجيات تطوير القطاع الخاص.

المحور الأول/ مفهوم وأهمية القطاع الخاص

تعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) القطاع الخاص بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد سواء في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال (كالشركات المساهمة مثلاً)، وإن كان هناك بطبيعة الحال بعض الظروف والأوضاع التي تتطلب تشاور رجال الأعمال في القطاع الخاص مع السلطات العامة في بعض المسائل" (Economic and Social Commission for Western Asia , 2025).

كما يعرف القطاع الخاص بأنه: "مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها الفرد، أو مجموعة من الأفراد وترتبط بالخبرات والمهارات المكتسبة سواء بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهم القطاع الخاص بتوفير الدخل للأفراد من خلال وجود مجموعة من الفرص" (بقرش، 2020، ص563)، فإذا سلمنا بأن القطاع الحكومي هو الذي تملكه الدولة وتسييره بأدواتها وإرادتها وتكون ملكيته لعامة مواطني الدولة، فإن القطاع الخاص هو كل ما يملكه مواطني الدولة منفردين ويسيره بأدواتهم وإرادتهم تحت سلطة ورقابة الدولة (الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، 2005، ص18).

وبالتالي فإن كل العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وينتمون للقطاع الخاص لا يتقاضون دخول أو إيرادات من خزينة الدولة بل يكسبون دخولهم وإيراداتهم ومصادر معيشتهم بعيداً عن المال العام، حيث يعتبر القطاع الخاص دعامة رئيسية للاقتصاد الحر؛ الذي يقوم على آلية السوق والمنافسة الكاملة في تحديد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة. وهناك من يربط القطاع الخاص بأصحاب المصلحة الخاصة فيرى (Getting back on the rails: The Private Sector And Development, 2009, p06) أن القطاع الخاص هو القطاع الذي يمثل أصحاب المصلحة الخاصة، حيث يتكون من ثلاث جهات فاعلة هي: الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الصغيرة والتي تتداخل فيما بينها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. وبالتالي فإن القطاع الخاص يقوم على الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وإدارتها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة ثم التوجه للتصدير للخارج لتحقيق الأرباح ودعم الميزان التجاري للدولة والمساهمة في تنويع الاقتصاد، ويوصف القطاع الخاص بأنه أكثر قدرة على تجميع المدخرات المحلية وانتقاء المشاريع الأكثر ربحية، كما أنه أكثر قدرة على مواكبة التكنولوجيا المتطورة والإدارة الحديثة وتطوير الموارد البشرية وبالتالي فهو الأكثر إنتاجية، كما يخفف من الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل ميزانية الدولة مقارنة بالقطاع العام، وهو كذلك الأكثر قدرة على خلق الوظائف

وبالتالي مجابهة البطالة والفقر، ذلك يعني أن القطاع الخاص يعتبر عنصراً أساسياً في النمو المستدام للاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي فإن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أفراد أو مؤسسات خاصة، هدفها الأساسي هو تحقيق الربح؛ بعكس القطاع العام الذي تمتلكه وتديره الدولة. ويتكون القطاع الخاص من مجموعة واسعة من المؤسسات المختلفة الحجم بدءاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة ليشمل الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. ويعمل القطاع الخاص في مجالات عديدة منها الزراعة والصناعة والخدمات والتكنولوجيا والتمويل والرعاية الصحية وغيرها. ويلعب هذا القطاع دوراً فاعلاً في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، وتعزيز الابتكار. كما إن شركات القطاع الخاص غالباً ما تتنافس مع بعضها البعض من أجل الحصول على حصة في السوق وتحسين منتجاتها وخدماتها، مما قد يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحسين جودة العروض المقدمة للمستهلكين. وينظم القطاع الخاص من خلال القوانين والسياسات الحكومية لضمان تحقيق المنافسة العادلة، وحماية المستهلك، والالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية. وتجدر الإشارة هنا إلى إن العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة تعتمد بشكل كبير على طبيعة النظام الاقتصادي بالبلاد، من نظام اشتراكي إلى رأسمالي إلى مختلط...إلخ.

المحور الثاني/ مساهمة القطاع الخاص في ليبيا

أولاً/ وصف للتحوّل بين القطاع العام والخاص في ليبيا: مرت ليبيا منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي بمرحلة التحوّل للقطاع العام متأثراً بالفكر الاشتراكي، فقبل هذا التاريخ كان القطاع الخاص يلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي، إذ كان يستوعب ما يزيد عن 75% من القوى العاملة، إلا أن سيطرة الدولة على كل صور النشاط الاقتصادي وتحولها إلى القطاع العام؛ أدى إلى تحول العمالة إلى القطاع العام وأصبح ما يزيد عن 80% من القوى العاملة لها فرص عمل في مؤسسات القطاع العام، حيث تتقاضى مرتباتها من الخزنة العامة للدولة، وباستمرار الدولة في هيمنتها على النشاط الاقتصادي، أصبح القطاع العام يستأثر بما يزيد عن 85% من المخصصات المالية لخطط التنمية (1976-1980، 1981-1985)، وكذلك ما خصص للتنمية في السنوات التالية لخطط التنمية، حيث كانت موازنات سنوية؛ تتأثراً بتذبذب عائدات النفط، وتم تحويل كل المؤسسات الأتية إلى القطاع العام (المصارف، التجارة الخارجية، تجارة التجزئة، الشركات الصناعية وشركات البناء) ولقد ساعدت طفرة النفط في الفترة الأولى المشار إليها على اتساع نشاط القطاع العام وتمويله (المحجوبي، 2013)، ففي ليبيا القطاع العام هو المستخدم الرئيسي للعمالة الليبية، وفي الوقت الذي تسهم خلاله الخدمات العامة شاملة التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات فقط بنسبة 9% من

الناتج المحلي الإجمالي، فهي توظف 51% من القوة العاملة الرسمية، وقد تضايف التوظيف في الخدمات العامة بين عامي 1999-2003م، في حين أن التوظيف الرسمي الكلي نما بنسبة 12% فقط (مايكل بورتر، 20-08-2006، ص14).

إن ليبيا تمتلك ثروات طبيعية هائلة تجعل منها بلداً ذا إمكانيات تنموية ضخمة، إذ تمتلك احتياطي نفطي يعتبر من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم؛ حيث كانت ليبيا في نهاية عام 2021 تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في أفريقيا، بواقع 48 مليار برميل، وهو ما يمثل 39% من إجمالي احتياطيات القارة الأفريقية، واحتلت ليبيا المرتبة الأولى بين الدول العشر الأولى من حيث احتياطيات النفط العالمية المؤكدة (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية 2025)، لقد استمر الاقتصاد الليبي ولعقود عديدة معتمداً بصورة مفرطة علي صادرات النفط ومشتقاته، حيث يشكل النفط في ليبيا جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي. إذ تشير البيانات الأولية لمصرف ليبيا لسنة 2021م، والخاصة بميزان المدفوعات، إلى أن نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات بلغت حوالي 95.73%، كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات حوالي 98%. وقد حافظت نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات علي هذا المستوي للسنوات السابقة مثل 2020م و2019م، بينما تأثرت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات، في مرحلة إغلاق الموانئ النفطية وتوقف تصدير النفط والهبوط الحاد في أسعاره، حيث بلغت هذه النسبة (متضمنة رسوم مبيعات النقد الأجنبي) 54.73% عن سنة 2019م (الשלماي، س. و بوفرنه، ف.، 2021) و23.14% عن سنة 2020م، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد معرضاً بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط وللعديد من التشوهات، والتي منها تشوهات سوق العمل، وذلك خلال الفترة القريبة والسابقة للعام 2011م، حيث كان القطاع العام يشغل حوالي 80% من القوة العاملة في حين بلغت النسبة الإجمالية للبطالة 19% ونسبة البطالة بين الشباب 48%. ومع أن عدد السكان الشباب يشكل نسبة 26% من مجموع عدد السكان الأمر الذي يتطلب أن يكون خلق الوظائف أولوية بالدرجة الأولى، في حين يبقى القطاع الخاص مهماً وغير متطوراً في الوقت الذي يشكل قطاع النفط 2% فقط من التوظيف. وهو ما يتطلب أن تكون تنمية القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي ضروريين لاستيعاب تدفقات القوة العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016).

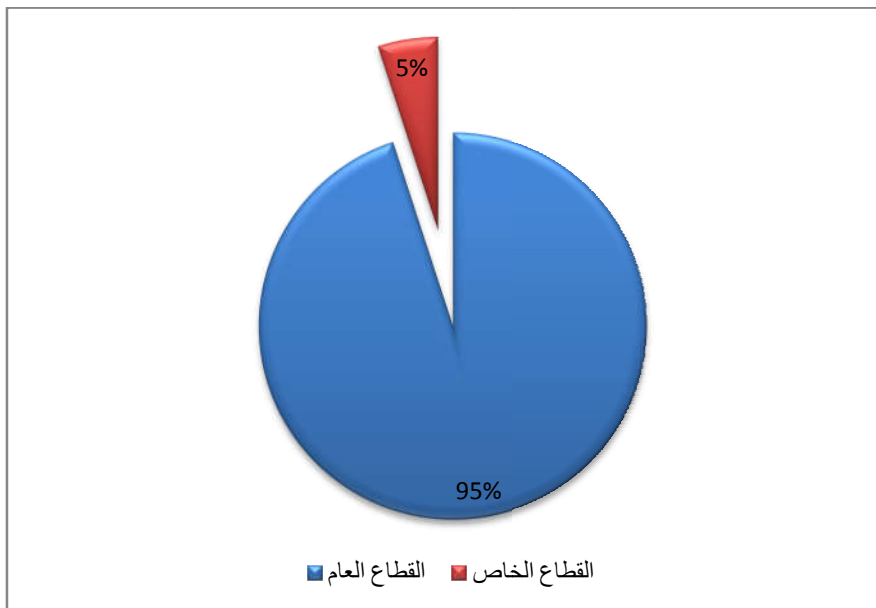
لقد أصبحت الضرورة تلح على الرجوع عن سيطرة الدولة على كامل النشاط الاقتصادي واستبدالها بإفراح المجال من جديد أمام القطاع الخاص.

شهد الاقتصاد الليبي العديد من المحاولات بهدف الإصلاح الاقتصادي، لكن الفشل كان هو السمة الغالبة لكل المحاولات. لقد كانت بداية هذه الإصلاحات مع بداية عام 1986م عندما قامت السلطات الليبية بإبلاغ صندوق النقد الدولي بأنه اعتباراً من 28 مارس 1986م، سيتم ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة بدلاً من الدولار وبسعر واحد دينار ليبي = 2.80 وحدة حقوق سحب خاصة (و.ح.س.خ) وهذا السعر يعبر عن سعر الشراء وسعر البيع للدينار الليبي مقابل عملة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. حيث مثل سعر الصرف الجديد (دينار ليبي = 2.80 و.ح.س.خ) تخفيضاً لقيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي قدره 4.2%. ثم صدرت بعض القوانين والتشريعات التي سمحت بظهور ملامح جديدة للقطاع الخاص في شكل تشاركيات وتعاونيات. ومع بداية العام 1990م قامت الدولة بإغلاق العديد من المؤسسات الفاشلة المملوكة للدولة وقامت برفع بعض من أسعار المنتجات المدعومة، كما قامت بتخفيض عدد الموظفين في الخدمة المدنية من أجل تخفيض قيمة العجز في الميزانية. وفي العام 2003م أجرت الحكومة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وأصبحت شروطه المتعلقة بالمؤسسات العامة بمثابة خارطة الطريق للإصلاحات الاقتصادية، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، التزمت الحكومة بتوحيد سعر الصرف، مما أدى إلى تخفيض قيمة الدينار الليبي ليصبح سعر صرفه بموجب هذا التعديل مساوياً 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة ويطبق على مختلف الأغراض والجهات دون استثناء. والتزمت الحكومة بخصخصة عدد كبير من المؤسسات المملوكة للدولة؛ ونشرت قائمة تضم 360 مؤسسة، كما التزمت الحكومة بإصلاح الاقتصاد الكلي وإدارت التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية إلى جانب خفض الإعانات المقدمة لميزانية الدولة؛ وقامت بإنشاء السوق المالي في العام 2008م، واستخدمتها لخصخصة بعض المؤسسات المملوكة للدولة؛ حيث تم اعتماد الخارطة التي وضعها صندوق النقد الدولي من مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية في البلاد) في تلك الفترة. إلا أن هذه المحاولات قد فشلت بعد اقالة أمين اللجنة الشعبية العامة (الدكتور شكري غانم) في ذلك الوقت. ورغم كل الصعوبات فقد استمرت الجهود، حيث تم وضع قانون السوق المالي و قانون الاستثمار الأجنبي. إن ما حصل من تجارب ومحاولات كانت قد بائت بالفشل يمكن تفسيرها وفقاً للأدبيات الاقتصادية نتيجة المتلازمة الهولندية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2021، ص 14-15) ومنذ بداية الاضطرابات والاحداث الأهلية في عام 2011م، فقد عرقل عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه البلد تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ثانياً دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي: بعد ما يزيد عن أربعة عقود مضت؛ أوضحت دراسة للإسكوا في العام 2020؛ أن القطاع الخاص له دور ضئيل في الاقتصاد الليبي، حيث يتكون القطاع الخاص

من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والتي هي غالباً في صورة غير رسمية. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016، فإن القطاع الخاص في ليبيا يمثل حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ انظر الشكل رقم (1) الذي يوضح نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي. وحوالي 14 % من العمالة (4.0 % إلى 6.0 % من العمال الذين لهم وظائف في القطاع العام (لهم وظائف في القطاعين العام والخاص)

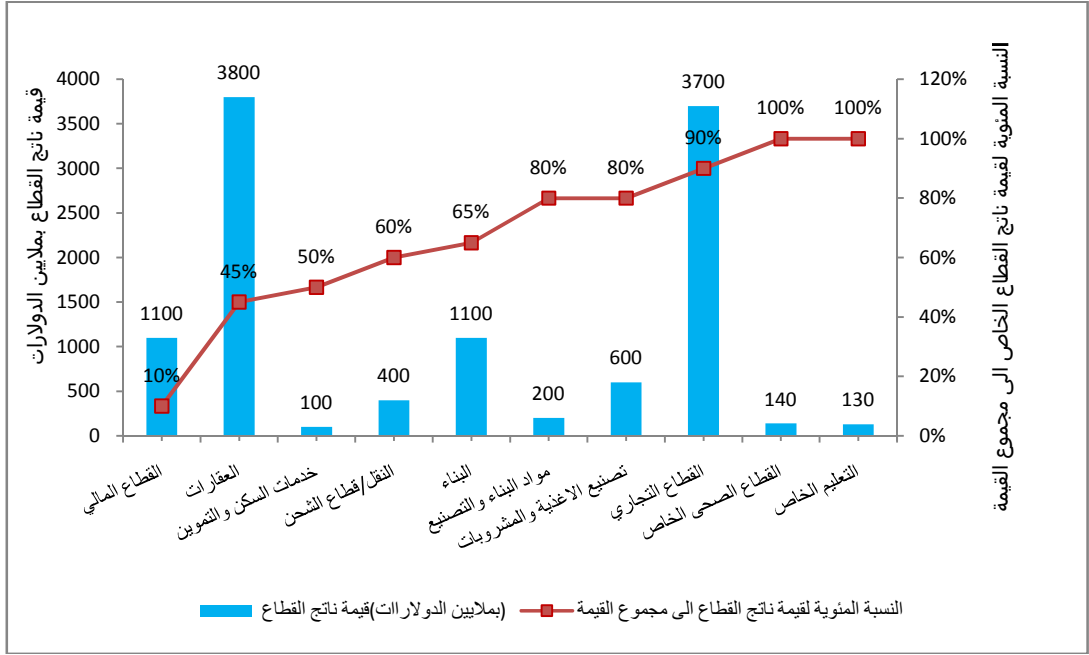
الشكل رقم (1) مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2016

تتوزع القيمة الاجمالية للقطاع الخاص على قطاع التجارة والقطاع المالي بنسب مختلفة بشكل كبير، حيث يتباين نصيب القطاع الخاص من القيمة الإجمالية تبانيا كبيرا إذ يتراوح بين 90% في القطاع التجاري و 10% في القطاع المالي، كما هو بالشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) إجمالي قيمة انتاج القطاعات الرئيسية ونصيب القطاع الخاص لسنة 2014م.



*نصيب القطاع الخاص وفق تقديرات البنك الدولي.

المصدر: كاليبس وآخرون، دراسة مبسطة للمؤسسات وصور مفصلة للقطاع الخاص، ليبيا 2015م.

وتعاني مؤسسات القطاع الخاص في القطاعات التي يهيمن عليها القطاع العام من المنافسة غير العادلة مع مؤسسات القطاع العام، مما يؤثر على إنتاجيتها وفرص نموها، حيث شكلت القطاعات التي تتحكم فيها الحكومة مثل النفط والغاز، والدفاع، والصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والكهرباء، وإمدادات الغاز والمياه أكثر من 85% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2012م.

تتحكم شركات القطاع العام في الجزء الأكبر من قطاعات أخرى كثيرة، وإن كانت تسهم بشكل ضئيل في إجمالي الناتج المحلي، وتشمل هذه القطاعات النقل، والتخزين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تشكل 3% من إجمالي الناتج المحلي، والخدمات المالية 1.4% والزراعة والمصايد أقل من 1%، وهناك أيضا قطاع الصناعات الصغرى غير المتطور الذي كان يشكل ما يقرب من 3.2% من إجمالي الناتج المحلي، وقطاع البناء الذي شكل أقل من 2% من إجمالي الناتج المحلي، وقطاع العقارات الذي شكل حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي، وهي قطاعات تضم خليطا من مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتكون قطاع التصنيع في جانب كبير منه من مؤسسات تتحكم فيها الدولة في مجال الصناعات الثقيلة، مع وجود

قطاعين فرعيين قوين يعتمدان على المؤسسات الخاصة وهما: تصنيع الأغذية وإنتاج مواد البناء، ومعظم شركات البناء هي شركات كبيرة.

الجدول رقم(1) القطاع ونسبة المساهمة من إجمالي الناتج المحلي.

القطاع	نسبة المساهمة من إجمالي الناتج المحلي
النقل، والتخزين، والاتصالات السلكية واللاسلكية	3%
والخدمات المالية	1.4%
الزراعة والصيد البحري	أقل من 1%
الصناعات الصغرى غير المتطور	3.2%
قطاع البناء والتشييد	أقل من 2%
العقارات	5%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الواردة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع، برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أغسطس 2016م.

تشكل تجارة الجملة والتجزئة 4% من إجمالي الناتج المحلي، وهي تمثل المجال الأكبر والأكثر نشاطا في القطاع الخاص وتضم أكثر عدد من المؤسسات ومعظمها مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر. وتسهم قطاعات أخرى يوجد فيها مؤسسات للقطاع الخاص، مثل الفنادق والمطاعم، والتعليم الخاص، والخدمات الخاصة بنسبة ضئيلة للغاية في إجمالي الناتج المحلي، ولكنها تتيح فرصة كبيرة لنمو القطاع الخاص في المستقبل(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أغسطس 2016).

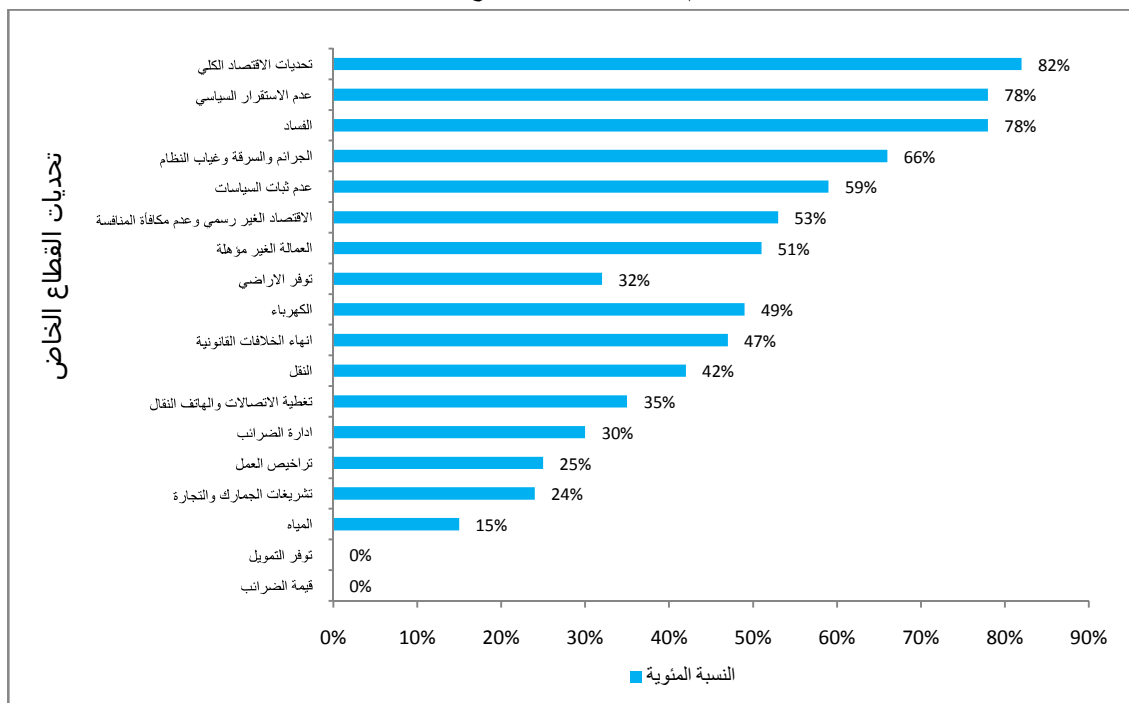
البيانات الرسمية حول عدد أو حجم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا توصف بالشحيحة والنادرة بل وعدم التوفر. إلا أنّ مجموعة مونيتر 2006 أفرت بوجود ما مجموعه 180 ألف شركة خاصة مسجلة وعدد أكبر بكثير في الاقتصاد غير الرسمي. وتوصف الشركات المسجلة بأنها صغيرة وغير متطورة نسبياً، 70% من هذه الشركات تقدّر مبيعاتها السنوية بقيمة تقلّ عن 50000 دينار ليبي، ويبلغ متوسط عدد العمال لكل مؤسسة أقلّ من 5 عمال، مما يعني أن معظم الشركات هي مؤسسات صغيرة، حتى في قطاع الصناعات التحويلية. وتشير الأدلة الحالية إلى أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا لها مستوى أداء منخفض من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية والقيمة المضافة (الحاسي، 2020) كما إن العديد من الشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في رأس المال وليس لديها القدرة على التطور في الإدارة والتسويق. حيث إنّ هذه المؤسسات تعاني من وجود تعقيدات في عمليات الإنتاج، ومن محدودية العملاء والتوجهات

التسويقية، وانخفاض إنفاق الشركات على البحث والتطوير، وعدم كفاية تدريب الموظفين، وعدم الوصول إلى الأسواق الدولية وعدم الاهتمام الكافي بالجودة والكفاءة (مجموعة مونيتر، 20-08-2006) يمكن للقطاع الخاص أن يساعد في استيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل. ولكن هناك حاجة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسية، فعلى سبيل المثال وطبقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2018 فإن تأسيس شركة في ليبيا يستغرق أكثر من 35 يوماً مما جعل ليبيا تحتل الترتيب 167 من إجمالي 190 دولة. وفي الترتيب العام للقيام بالأعمال احتلت ليبيا مرتبة متأخرة (185 من 190). كما أن الوصول إلى التمويل، وتكثيف المنتجات التي توفرها القطاعات المالية والمصرفية لتشجيع الشركات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مطلباً مهماً.

هناك مجموعة من العوائق تواجه تنمية القطاع الخاص ومنها البيروقراطية الحكومية وعدم استقرار السياسات والفساد. وأحد التفسيرات لذلك يكمن في ضعف قدرة مجتمع الأعمال على المساهمة في صياغة السياسات، حيث إنّ الوصول إلى المعلومات محدود وفرص مشاركة القطاع في التغيير ضئيلة. كما أنّه لا يوجد هيكل تنظيمي شفاف وسيادة القانون هشة. إضافة إلى ذلك فإن انعدام الأمن أدى إلى خسائر مباشرة في العمليات اليومية للشركات التي تخاف على أمنها، ووفقاً لترتيب ليبيا في تقرير التنافسية العالمية تراجع ترتيبها إلى 132 وتراجع مركزها حسب مؤشر كلفة الارهاب 116 رتبة في العام (2013-2014) مقارنة بالعام 2008-2009. كما تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر تكلفه العنف والجريمة على الأعمال إلى المركز 88 إذ تراجع مركزها حسب هذا المؤشر باثني وثمانين رتبة في العام (2013-2014) (المحجوبي، 2014) ناهيك عن انعدام حالة اليقين، مما يجعل استثمار رجال الأعمال على المدى الطويل أمراً غير محتمل. وهذا ما يعني أنّ الشركات والمستثمرين سيركّزون على الأنشطة القصيرة الأجل بدلاً من التركيز على إنشاء أعمال متينة يمكن أن تنمو وتكوّن الثروة والعمالة بمرور الوقت. وفي ما يخص البنية التحتية، فإن تهالك ودمار البنية التحتية يقود إلى تحديدات جسيمة للشركات حيث إن عدم انتظام إمدادات الطاقة والمياه يؤثر على الإنتاج والتجارة، كما هو الحال في المشاريع الزراعية في الجنوب وتعثرها بسبب مشاكل إمدادات الطاقة والاستقرار الأمني؛ وكذلك الطرق المدمرة والاتصالات السيئة تجعل توزيع السلع أصعب بكثير ويمنع وصول الانتاج من اماكن الانتاج إلى اسواق الاستهلاك، إذ تراجع المؤشر الفرعي لجودة البنية التحتية 29 رتبة في العام (2013-2014) مقارنة بالعام (2008-2009) وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية.

وتواجه الشركات باستمرار خطر احتمال تضرر مبانيها بسبب العنف والقتال. ويوضح الرسم البياني أدناه أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016)

الشكل رقم (3) تحديات القطاع الخاص



Source: Calice et al,2015, Simplified enterprise Survey and private sector mapping.

المحور الثالث/ القطاع الخاص ودوره في خلق فرص العمل.

يرى المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية إن القطاع الخاص يحمل مفتاح خلق فرص العمل في المستقبل في المنطقة العربية (جرادات ،8 ابريل 2018)

كما تؤكد العديد من الدراسات والابحاث العلمية بأن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ومستدام، وعلى هذا الأساس فإن صانعي السياسات الاقتصادية وما يرتبط بها من تشريعات وأحكام قانونية يسعون إلى تطوير أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وما يترتب عنه من آثار إيجابية على معدلات النمو، وحجم العمالة ومستوى الدخل؛ خصوصاً في ظل تعدد العراقيل التي تواجه نمو القطاع الخاص، فإن قدرة القطاع الخاص على التطور تتطلب وضع إطار متكامل ومتناسق يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب التي تؤثر في تلك العملية (ابودخدخ، 20 - 21 نوفمبر 2011)

فالقطاع الخاص له دور بارز في خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي في اي بلد من البلدان، فهو يعمل بشكل مستقل، مسترشداً بقوى السوق (الطلب والعرض) وتحت ظروف المنافسة. وطالما

إن القطاع الخاص هو المفتاح السحري لأغلب المشاكل الاقتصادية وأبرزها الفقر والبطالة... إلخ؛ فإن السؤال الذي يُطرح هنا: كيف يساهم القطاع الخاص في خلق مناصب شغل جديدة في سوق العمل؟

يساهم القطاع الخاص في خلق فرص شغل جديدة بسوق العمل عن طريق وسائل متعددة منها:

- **ريادة الأعمال:** يقول الدكتور فاروق الباز لقد حان الوقت ليتبوأ رواد الأعمال والباحثون العرب المكانة التي يستحقونها مقابل أن يقدموا للمجتمع إنتاجاً علمياً وابتكارياً واقعياً قادراً على أن ينهض بالمجتمع والاقتصاد نحو الأفضل من خلال خلق فرص عمل وتقديم منتجات جديدة تنافسية في الأسواق تعتمد على تكنولوجيا وطنية مبتكرة، بعيداً عن الاستيراد، الذي يمثل تهديداً حقيقياً للصناعات الوطنية العربية (وكالة الأنباء الأردنية، 20 نوفمبر 2023)

ويقوم رواد الأعمال على توفير الحاجيات التي يوجد عليها فائض طلب عن طريق زيادة العرض بالسوق، بالإضافة إلى ابتكار منتجات أخرى جديدة تدخل السوق لأول مرة، وهو ما يتطلب زيادة في عناصر الإنتاج لدى هذه المؤسسات والتي أحداها عنصر العمل؛ وهذا يعني خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يعني توظيف مزيد من العاملين في وظائف جديدة في أدوار مختلفة ومتنوعة.

- **الاستثمار:** تعد زيادة الاستثمارات الخاصة من أهم الأولويات في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أجل تحقيق معدلات نمو أكبر والحفاظ على استمراريته ومن ثم توفير فرص عمل جديدة (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2018، ص 55)، وتقوم الشركات الخاصة بالاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والبحث العلمي والتطوير، وهو ما يخلق فرص عمل جديدة وخاصة لدى العاملين في المراكز البحثية، التي غالباً ما تساهم وتقدم ابتكارات جديدة ينتج عنها توظيف المزيد من الشغيلة تتوزع على مشاريع متنوعة مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا المختلفة وقطاعات الخدمات.

- **الابتكار:** المؤسسات الخاصة غالباً ما يكون لها السبق مقارنة بالمؤسسات الأخرى في عملية الابتكار. إذ يمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات للمحافظة عليها، وذلك من خلال إكسابها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتطوير منتجاتها وأساليب وطرق عملها (طرطار، و حليمي، أبريل 2010، ص 23)، حيث تطور هذه المؤسسات التقنيات والمنتجات والخدمات الجديدة، الأمر الذي يخلق أسواق جديدة وحاجة إلى عمال مهرة لتلبية الطلب.

- **خلق فرص العمل حسب السوق:** في ظل التغيرات السريعة في السوق والتي تعتمد كثيراً على سلوك المستهلكين وتنوع اختياراتهم، قد يكون من الصعب على الشركات مواكبة هذه الاتجاهات، ولذلك يجب

أن تكون عملية اتخاذ القرارات السريعة حول كيفية تلبية توقعات المستهلكين من أعلى الأولويات لدى الشركات (ساجال كوهلي، 09 ديسمبر 2023)، وتستجيب شركات القطاع الخاص لمتطلبات السوق واحتياجات المستهلكين. عندما يكون هناك طلب على سلع أو خدمات معينة، حيث تقوم الشركات بتوسيع عملياتها، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل. وعلى سبيل المثال، أدى ظهور التجارة الإلكترونية إلى خلق العديد من الوظائف في مجال الخدمات اللوجستية، وخدمات التوصيل، ودعم العملاء عبر الإنترنت.

- **العولمة:** منذ أن نشر المنتدى الاقتصادي العالمي الطبعة الأولى من تقريره السنوي حتى الآن؛ تم نشر قدر كبير من الأبحاث حول مستقبل فرص العمل، ويبدو أن الاستنتاجات المستمدة من تلك المجموعة من الأدبيات توفر الأمل والحذر. لقد ساهمت القوة المزروجة للتكنولوجيا والعولمة في أحداث تحولات عميقة في أسواق العمل، وتشير العديد من الأفكار التي تم جمعها إلى ظهور فرص عمل جديدة عبر البلدان. حيث أثبتت الأبحاث ارتفاع الطلب على التوظيف في وظائف التحليلات غير الروتينية والمصحوبة بأتمتة كبيرة للوظائف اليدوية الروتينية (البكل، 10 ديسمبر 2023)، حيث تشارك شركات القطاع الخاص في التجارة والاستثمار الدوليين، مما يخلق فرص عمل على الصعيدين المحلي والأجنبي. وكثيراً ما تقوم الصناعات الموجهة للتصدير، مثل التصنيع والتكنولوجيا، بتوسيع قوتها العاملة لتلبية الطلب الدولي.

- **تنوع القطاعات:** يعتبر التنوع الاقتصادي وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها على سبيل المثال: المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج الإجمالي، وتحقيق ارتفاع في الدخل القومي، ومزيد من الفرص للأيدي العاملة وهو ما يحقق استمراراً للنمو الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار إيجابية على التنمية المستدامة (بن الشيخ، جوان 2017، ص 598) إذ يشمل القطاع الخاص مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك البيع بالتجزئة والتمويل والرعاية الصحية والتكنولوجيا والتصنيع وغيرها. ويعني هذا التنوع أن فرص العمل متاحة في مختلف المجالات، والتي تلبى مجموعات المهارات والمؤهلات المختلفة.

- **المرونة والقدرة على التكيف:** تشير مرونة سوق العمل إلى قدرة العمال وأصحاب العمل على التكيف مع التغيرات في سوق العمل بسرعة وكفاءة. وهو يشمل جوانب مختلفة مثل سهولة تعيين العمال وفصلهم، ومرونة ساعات العمل، والقدرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والظروف الاقتصادية. ويرى المؤيدون أن مرونة سوق العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي الشامل. ومن ناحية أخرى، يرى المنتقدون أن هذا يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي، وعدم المساواة في الدخل، ونقص الحماية الاجتماعية للعمال (مرونة سوق العمل: إيجابيات وسلبيات

مرونة سوق العمل، 09 ديسمبر 2023) ويمكن للشركات الخاصة الاستجابة بسرعة لظروف السوق المتغيرة. في الصناعات الديناميكية، فقد تحتاج الشركات إلى توظيف مواهب متخصصة للحفاظ على قدرتها التنافسية أو تكييف القوى العاملة لديها بناءً على متطلبات السوق، مما يخلق فرص عمل في هذه العملية.

المحور الرابع/ الحكومة واستراتيجيات تطوير القطاع الخاص.

يكون للحكومة دور بارز في خلق فرص العمل من خلال مساهمتها الفاعلة في تطوير القطاع الخاص. فمن الممكن أن تساهم السياسات التي تدعم نمو الأعمال، والاستثمار في التعليم وتنمية القوى العاملة، وخلق بيئة أعمال ملائمة (مثل الحوافز الضريبية وتطوير البنية التحتية) لازدهار القطاع الخاص، وبالتالي خلق فرص العمل. وتستخدم الحكومات استراتيجيات مختلفة لتطوير وبناء القطاع الخاص، فقد تتبنى الدول أساليب مختلفة بناءً على أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة، ويلعب الاستقرار السياسي وسيادة القانون والحكم الرشيد أدواراً رئيسية في خلق بيئة ملائمة ومناسبة لتنمية القطاع الخاص. ونعرض فيما يلي بعض الاستراتيجيات التي من خلالها تعمل الحكومات على تطوير القطاع الخاص:

أولاً/ الأطر السياسية والتنظيمية:

- **بيئة قانونية مستقرة:** يقول الأمين التنفيذي لـ"الإسكوا"، بدر عمر الدفع "هناك الكثير من النماذج الناجحة لمساهمة القطاع الخاص في اقتصادات بلدان المنطقة. وبالرغم من ذلك لا يزال هذا القطاع بعيداً عن الاضطلاع بالدور الرئيسي الذي نرجوه في اقتصادات البلدان العربية. وتمكين هذا القطاع من القيام بهذا الدور الرئيسي المنشود يتوقف على الإصلاحات القانونية والمؤسسية والهيكليّة الضرورية" (الدفع ، 11-12 نوفمبر 2008) وتهدف الحكومات إلى خلق بيئة قانونية مستقرة لتشجيع أنشطة القطاع الخاص. وتتضمن سن وإنفاذ القوانين التي تحمي حقوق الملكية والعقود والملكية الفكرية.
- **الحد من البيروقراطية:** يمكن للحكومات تبسيط العمليات الاجرائية وتقليل الأعباء التنظيمية لتسهيل بدء الأعمال التجارية وتشغيلها. وتتضمن العديد من البرامج التي تهدف الى تطوير القطاع الخاص تقليص الوقت المستغرق لتسجيل الأعمال والحد من الإجراءات البيروقراطية التي تواجه قطاع الأعمال، ومن الامثلة على ذلك ما قام به برنامج تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي اطلقتته مؤسسة التمويل الدولية. هذا البرنامج الذي سيوفر مزيجاً من الخدمات الاستشارية والتمويل الميسر لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في المشروعات المؤثرة في كل من العراق والأردن وتونس ومصر والضفة الغربية وغزة والجزائر والمغرب واليمن (مؤسسة التمويل الدولية، 11-12-2023)

ثانياً/ تطوير البنية التحتية: توصي العديد من الدراسات العلمية صانعي القرار إلى أهمية توجيه جزء من الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لإقامة المشاريع الداعمة بشكل فعال للقطاع الخاص. كذلك إجراء مزيد من الدراسات والبحوث التي تخص هيكل مشروعات القطاع الخاص وتحديد نوعية مشروعات البنية التحتية الداعمة له حتي يمكن توجيه صانعي القرار إليها (خالد ، و مصطفى، أثر الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية)

- البنية التحتية للنقل والاتصالات: الاستثمار في الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات يسهل حركة البضائع والمعلومات، ويقلل تكاليف الأعمال ويزيد الكفاءة.

- البنية التحتية للطاقة: يعد توفير إمدادات الطاقة وبأسعار معقولة أمراً بالغ الأهمية للشركات. ويمكن للحكومات أن تستثمر في البنية التحتية للطاقة وأن تشجع مصادر الطاقة البديلة.

ثالثاً/ الوصول إلى التمويل: إن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة ينبغي أن تركز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، إذ أن ذلك يستدعي وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث تركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية وهي: تحسين وضعية مناخ الأعمال، توفير التمويل اللازم و الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وهي المحاور التي تعتبر جد هامة ومؤثرة في تطور مكانة القطاع الخاص وتحسين أدائه(ابودخدخ ، 20 - 21 نوفمبر 2011)

- المؤسسات المالية: تعمل الحكومات على ضمان وجود نظام مالي يعمل بشكل جيد ويتيح للشركات إمكانية الحصول على القروض ورأس المال. ويشمل ذلك تنظيم البنوك، وتشجيع إنشاء المؤسسات المالية.

- القروض والضمانات المدعومة من الحكومة: قد تقدم الحكومات ضمانات أو قروض للشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لمساعدتها في الوصول إلى رأس المال.

رابعاً/ التعليم وتنمية المهارات: يُظهر مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري أن الاطفال الذين يولدون اليوم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ستبلغ انتاجيتهم 57% فقط من كامل الانتاجية التي كانوا سيبلغونها إذا تمتعوا بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة (البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير ، 2022 ، ص35)

- تعليم وتدريب القوى العاملة: تستثمر الحكومات في برامج التعليم والتدريب لتطوير القوى العاملة الماهرة التي تلي احتياجات القطاع الخاص. وهذا يمكن أن يعزز الإنتاجية والابتكار.

- **حواجز البحث والتطوير:** قد تقدم الحكومات حوافز ضريبية أو منح لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير، وتعزيز الابتكار.

خامساً/ سياسات الوصول إلى الأسواق والتجارة: إن أغلب الشركات التي تصدر السلع والخدمات هي شركات مستوردة في ذات الوقت، الأمر الذي يعني مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بالاستيراد والنقل والقيمة المضافة قبل التصدير من جديد (إعادة التصدير) وتتفاوت نسبة الشركات التي تشتغل بالتجارة فيما بين البلدان. وتبنى تونس والمغرب نموذجا اقتصاديا موجهها نحو التصدير والتصنيع الذي يتحصل على دعم من سياسة استباقية تقوم على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو ما ساعد على نقل الخبرة الفنية والتكنولوجيا، حيث اصبح المغرب مؤردا مهما لسلاسل القيمة العالمية في صناعة الملابس والسيارات والفضاء الجوي (البنك الأوروبي للإنشاء و التعمير، 2022، ص 27)

- **اتفاقيات التجارة:** تتفاوض الحكومات على اتفاقيات تجارية لتزويد الشركات الخاصة بإمكانية الوصول إلى أسواق أكبر. وهذا يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص التصدير.

- **تخفيض التعريفات الجمركية والتسهيلات الجمركية:** يمكن للحكومات خفض التعريفات الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية لتسهيل مشاركة الشركات الخاصة في التجارة الدولية.

سادساً/ الشراكات بين القطاعين العام والخاص (محمد وآخرون ، 06-07-2023): الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقود إلى تمكين الحكومات من تقديم الخدمات العامة، والاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص، من خلال ترتيبات تقاسم المخاطر. وإذا ما صُممت الشراكة بين القطاعين، وثُفدت على نحو سليم، فبإمكانها تحقيق قيمة اجتماعية، من خلال تقديم الخدمات في الموعد المناسب، وبتكلفة معقولة، بالإضافة للمكاسب المتحققة من تحسين الكفاءة والابتكار في تصميم المشاريع، وإدماج الخبرات العالمية، والوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال. ويتطلب توسيع نطاق مشروعات الشراكة واستدامتها؛ الاهتمام بالأسس الحيوية لتحقيق ذلك على مدى دورة المشروع، وتشمل هذه الخطوات بالإضافة إلى جوانب أخرى مهمة:

- 1- سياسة قوية وإطار مؤسسي وتنظيمي، بما في ذلك تقييم مخاطر المالية العامة والالتزامات الطارئة.
- 2- مجموعة موسعة من المشروعات التي يمكن تمويلها من خلال البنوك، على أن يجري تحديدها من خلال إجراءات واضحة، تحدد الأولويات، وتدرس هذه المشروعات لتحديد مدى ملاءمتها للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3- قدرات راسخة لإعداد المشروعات وتنظيمها (مع النظر بعين الاعتبار إلى الجدوى التجارية، وتوزيع المخاطر، والمساندة الحكومية ومدى معقولة التكاليف).

4- القدرة على مساندة المعاملات وإدارة العقود .

حيث يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية أن يعزز خبرات القطاع الخاص واستثماراته مع تلبية الاحتياجات العامة. إذ تقوم الحكومات في بعض الحالات بإشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمرافق العامة.

سابعاً / الابتكار واعتماد التكنولوجيا: وضعت خطة التنمية المستدامة لعام 2030م؛ التي تم اعتمادها بالإجماع في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سبتمبر/ أيلول، 2015 العلم والتكنولوجيا والابتكار) كأحد مجالات العمل الرئيسية السبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وفريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة 2022)، ويلعب العلم والتكنولوجيا والابتكار دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك التي تتعلق برفاهية الإنسان، مثل الصحة والمياه النظيفة والصرف الصحي وتغير المناخ والطاقة النظيفة والعمل اللائق. حيث يمكن للحكومات وضع سياسات تعزز اعتماد التكنولوجيا والتحول الرقمي في الشركات الخاصة، مما يعزز القدرة التنافسية لمنتجاتها. كما يمكن أن يساعد دعم إنشاء الحاضنات ومراكز الابتكار في رعاية الشركات الناشئة والشركات الصغيرة.

ثامناً / المسؤولية الاجتماعية والبيئية: أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية تعتبر ركناً أساسياً وهاماً في حياة المجتمعات، وتعد إحدى دعائم الحياة المجتمعية الهامة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات. تقاس بها قيمة الفرد في مجتمعه؛ مدى تحمله المسؤولية اتجاه نفسه واتجاه مجتمعه واتجاه بيئته.

ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع (فاطمة الزهراء ، 14 و 15 فبراير 2011) ، ويجوز للحكومات تشجيع الشركات على المشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، وتعزيز الممارسات الأخلاقية والمسؤولية اجتماعياً. كما يجوز للحكومات سن لوائح لضمان عمل شركات القطاع الخاص بطريقة مستدامة بيئياً.

تاسعاً / السياسات الضريبية: ترى العديد من الدراسات بأن هناك أثر كبير للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة (فتحي و اخرون ، 2022)، فقد تقدم الحكومات حوافز ضريبية، مثل تخفيض معدلات الضرائب على شركات القطاع الخاص أو الإعفاءات الضريبية على الاستثمار، لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

الخاتمة:

استمر الاقتصاد الليبي ولعقود عديدة معتمداً بصورة مفرطة على علي صادرات النفط ومشتقاته، حيث يشكل النفط في ليبيا جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي والنسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي. إذ تشير البيانات الأولية لمصرف ليبيا لسنة 2021م، والخاصة بميزان المدفوعات، إلى أن نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات بلغت حوالي 95.73%، كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات حوالي 98%، مما جعل الاقتصاد معرضاً بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط وللعديد من التشوهات، والتي منها تشوهات سوق العمل. إذ يشغل القطاع العام حوالي 80% من القوة العاملة في حين بلغت النسبة الإجمالية للبطالة 19% ونسبة البطالة بين الشباب 48%. ومع أن عدد السكان الشباب يشكل نسبة 26% من مجموع عدد السكان الامر الذي يتطلب أن يكون خلق الوظائف أولوية بالدرجة الاولى، في حين يبقى القطاع الخاص مهماً وغير متطوراً في الوقت الذي يشكل قطاع النفط 2% فقط من التوظيف. ويشكل القطاع الخاص في ليبيا حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وحوالي 14% من العمالة؛ حيث يتكون القطاع الخاص من عدد صغير من الشركات الرسمية وفروع الشركات الأجنبية، وعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً والتي هي غالباً في صورة غير رسمية.

تعاني مؤسسات القطاع الخاص في القطاعات التي يهيمن عليها القطاع العام من المنافسة غير العادلة مع مؤسسات القطاع العام، مما يؤثر على إنتاجيتها وفرص نموها، حيث شكلت القطاعات التي تتحكم فيها الحكومة مثل النفط والغاز، والدفاع، والصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والكهرباء، وإمدادات الغاز والمياه أكثر من 85% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2012م.

لقد شهد الاقتصاد الليبي العديد من المحاولات بهدف الإصلاح الاقتصادي، ولكن هذه التجارب والمحاولات كانت قد باءت بالفشل ويمكن وصف الحالة وفقاً للأدبيات الاقتصادية بالمتلازمة الهولندية. بالإضافة إلى أنه منذ بداية الاضطرابات والاحداث الأهلية في عام 2011م، فقد عرقل عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه البلد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة.

يمكن للحكومة أن يكون لها مساهمة فاعلة في تطوير القطاع الخاص. فمن الممكن أن تساهم السياسات التي تدعم نمو الأعمال، والاستثمار في التعليم وتنمية القوى العاملة، وخلق بيئة أعمال ملائمة (مثل الحوافز الضريبية وتطوير البنية التحتية) في ازدهار القطاع الخاص، وبالتالي خلق فرص العمل. وتستخدم الحكومات استراتيجيات مختلفة لتطوير وبناء القطاع الخاص، فقد تتبنى الدول أساليب مختلفة بناءً على أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة، ويلعب الاستقرار السياسي وسيادة القانون والحكم الرشيد وتخفيف منابع الفساد أدواراً رئيسية في خلق بيئة ملائمة ومناسبة لتنمية القطاع الخاص.

قائمة المراجع:

1. خالد المحجوبي، تطور تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي وآثارها الاقتصادية خلال 1985-2008م، أطروحة دكتوراه، 2010م، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
2. كريمة بقرش، دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2020م.
3. ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
4. خالد المحجوبي، مشكلة البطالة في ليبيا، مؤتمر البطالة في الاقتصاد الليبي، وزارة التعليم التقني، 2013م.
5. مايكل بورتر، تنافسية الاقتصاد الليبي، مجلس التخطيط العام، 20-08-2006م.
6. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، <http://www.eia.gov/beta/international/?fips=LY>
7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع، 2016.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، الامم المتحدة 2021م.
9. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع، برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أغسطس 2016م.
10. عبد الله حامد الحاسي، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والاتفاق، 2020م، الاسكوا.
11. مايكل بورتر، مجموعة مونيتور، 2006م.
12. خالد المحجوبي، تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، وزارة التخطيط، طرابلس، 2014م.
13. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع، برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أغسطس 2016م.
14. جرادات، الكلمة الافتتاحية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 45، القاهرة، 8 ابريل 2018م.
15. ابودخدخ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول "، 20 - 21

- نوفمبر 2011م، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.
16. وكالة الانباء الأردنية، تاريخ التصفح 20 نوفمبر 2023م على الرابط:
17. https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=2099184&lang=ar&name=archived_news
18. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي أكتوبر 2018، ص55.
19. احمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، ابريل 2010.
20. ساحال كوهلي، تأثير تغير سلوك المستهلكين على استراتيجيات الأعمال وتوجهات السوق، موقع ماكنزي، تاريخ التصفح 09 ديسمبر 2023م، على الرابط: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/highlights-in-arabic/the-world-of-ands-consumers-set-the-tone-arabic/ar>
21. احمد البكل، توقعات مستقبلية - اقتصادات العمل، موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تاريخ التصفح 10 ديسمبر 2023م، على الرابط: <https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8591>
22. توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017م.
23. مرونة سوق العمل: إيجابيات وسلبيات مرونة سوق العمل، موقع فاستر كابيتال، تاريخ التصفح 09 ديسمبر 2023م، على الرابط: <https://fastercapital.com/arabpreneur>
24. بدر عمر الدفع، الأمين التنفيذي لـ"الإسكوا"، مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي من منظور القطاع الخاص، الاتحاد العام لغرف التجارة الصناعة والزراعة للبلاد العربية وغرفة تجارة وصناعة الكويت 11-12 نوفمبر 2008، الكويت.
25. مؤسسة التمويل الدولية، تاريخ التصفح 11-12-2023م، على الرابط: <https://pressroom.ifc.org/all/pages/ArabicPressDetail.aspx?ID=16879>
26. ميرانا خالد، نشوى مصطفى، أثر الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود.
27. البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي (2022). اطلاق العنان للنمو المستدام للقطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: شواهد من مسوح مؤسسات الاعمال.

28. نادر محمد، وآخرون، كيف يمكن إنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص؟، البنك الدولي، 06-07-2023م. تاريخ التصفح 14-12-2023م، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/how-can-public-private-partnerships-ppps-be-successful>
29. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وفريق عمل الامم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة 2022، العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: مبادئ توجيهية لصياغة السياسات. فيينا.
30. فاطمة الزهراء، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر و دورها في التنمية في الدول النامية، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار - قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي 14 و 15 فبراير 2011م.
31. رحمة فتحي، وآخرون، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين، كلية الدراسات العليا- قسم المنازعات الضريبية- جامعة النجاح الوطنية- نابلس - فلسطين، 2022م.
32. Getting back on the rails: The Private Sector And Development, Christian Aid report October 2009.
33. Libya's private sector main driver for economic recovery, SEPTEMBER 2, 2021. <https://www.undp.org/libya/press-releases/libya%E2%80%99s-private-sector-main-driver-economic-recovery>
34. Economic and Social Commission for Western Asia, <https://www.unescwa.org/sd-glossary/private-sector>